A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/C.5/51/46
18 February 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
اللجنـــة الخامســـة
البند ١١٦ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

الاتصالات السلكية واللاسلكية في الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمـــة

١ - شهدت السنوات الخمس الأخيرة اهتماما كبيرا بشبكة الأمم المتحدة للاتصالات السلكية واللاسلكية، ولا سيما بتلبية الطلبات المتزايدة على الخدمات، وإدارة الشبكة وتشغيلها بأكبر قدر من الفعالية من حيث التكلفة. وفي عام ١٩٩١، قدم الأمين العام إلى الجمعية العامة تقريره الأول (A/C.5/46/5)، الذي عرض فيه فكرة إنشاء شبكة عالمية للاتصالات السلكية واللاسلكية تابعة للأمم المتحدة. وبيَّن التقرير أن ثمة حاجة إلى مزيد من الدراسة في هذا المجال، وأنه سيجري قريبا تقديم اقتراحات إضافية.

٢ - لقد كان الأمين العام قدم لأول مرة في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، مقترحات شاملة بشأن شبكة عالمية للاتصالات السلكية واللاسلكية بواسطة السواتل تابعة للأمم المتحدة (A/C.5/48/11). وكانت المقترحات الواردة في ذلك التقرير تتطلب نفقات رأسمالية هامة غير متكررة لشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية بواسطة السواتل تصل إلى ٩,٣ ملايين دولار، منها ٢,٧٥ مليون دولار تمثل اعتمادات إضافية ممولة من الميزانية العادية، و٥,٤ ملايين دولار ممولة من حسابات حفظ السلام والباقي من موارد الميزانية العاديـــة القائمة. وتنشأ أيضـــا عن المقترحات تكاليف متكررة قدرها ٨,٩ ملايين دولار، منها ١,٢ مليون دولار تمثل تمويلا إضافيا من الميزانية العادية.

٣ - استعرضت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية مقترحات الأمين العام هذه، وطلبت معلومات إضافية بشأن جوانب مختلفة للشبكة المقترحة. وقدم الأمين العام تلك المعلومات مع تقديرات منقحة لتكلفة المشروع (A/C.5/48/11/Rev.1 و Corr.1). واستعرضت اللجنة الاستشارية المشروع ثانية وقدمت استنتاجاتها (A/48/7/Add.9). وبالرغم من تأييد اللجنة لمبادرة الأمين العام المتمثلة في إنشاء شبكة ساتلية للاتصالات السلكية واللاسلكية، فإنها لم توص بتخصيص أي تمويل إضافي لهذا المشروع.

210297 210297 97-04200

٤ - أصدرت الجمعية العامة توجيهات محددة بشأن مبادرة الأمين العام في قرارها ٢٦٢/٤٨ الذي أُذن للأمين العام في الفقرة ٣ منه بإنجاز جزء من الشبكة العالمية المقترحة، هو إنشاء محورية أوروبية، وتحسين المرفق الساتلي في نيويورك. بيد أنه لم يُسمح بهذه الأعمال إلا في حدود الموارد القائمة.

٥ - في الفقرة ٤ من القرار، طُلِب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا يُبيِّن الطرق البديلة لتنفيذ المقترحات الواردة في تقريره السابق. وقد تم ذلك استنادا إلى المعلومات التي كانت متاحة (A/C.5/49/26) وأكمل التقرير بورقة غرفة اجتماع (A/C.5/49/CRP.5) صدرت في عام ١٩٩٥، وقدمت معلومات إضافية عن الاستراتيجيات البديلة التي يمكن استخدامها في إنشاء شبكة عالمية للاتصالات السلكية واللاسلكية.

٦ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في الفقرات من ٥ إلى ٨ من القرار أن يقدم خططا لتقاسم تكاليف إنشاء وتشغيل مرفق عالمي للربط الشبكي مع الوكالات المتخصصة والبرامج التابعة للأمم المتحدة؛ وأن يقدم تقريرا عن الاحتياجات إلى خدمات الشبكة؛ وأن يقترح صيغا لتقاسم التكاليف؛ وأن يقدم معلومات شاملة عن مواقع مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية في الدول الأعضاء؛ وأن يبين بوضوح تكاليف الاتصالات السلكية واللاسلكية المتصلة بعمليات حفظ السلام. وقد تولت الأمانة العامة بالفعل الاستجابة، بالتشاور مع الوكالات المتخصصة، إلى البعض من الشواغل التي أعربت عنها الجمعية العامة في تلك الفقرات. ويجري الإبلاغ عن ذلك أدناه. وفي الحالات التي لم تجر فيها معالجة مسائل محددة، يقدم هذا التقرير عرضا مجملا للاجراءات التي يتعين اتخاذها استجابة إلى نقاط محددة أثيرت في القرار.

٧ - يعالج هذا التقرير أيضا الشواغل التي أعربت عنها وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها المعنون "دراسة استعراضية لتكنولوجيات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيات المعلومات المتصلة بها في منظومة الأمم المتحدة" (A/50/686).

ثانيا - الحالة الراهنة للاتصالات
(في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦)

٨ - تُقدَّم مجموعة واسعة من خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى الأمانة العامة، وبرامجها وصناديقها، وإلى الوكالات المتخصصة. وتوجد وصلات للاتصالات السلكية واللاسلكية مخصصة بين مقر الأمم المتحدة في نيويورك، والمكاتب الرئيسية السبعة خارج المقر (أديس أبابا، وبانكوك، وجنيف، وسانتياغو، وعمان، وفيينا، ونيروبي). وما فتئت خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية المقدمة إلى المكاتب خارج المقر تتم بواسطة دوائر أرضية مستأجرة من مقدمي الخدمات التجاريين أو مؤسسات البريد والبرق والهاتف الوطنية. ويتم دفع تكاليف هذه الخطوط المستأجرة من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، تزود الأمم المتحدة جميع بعثات حفظ السلام الرئيسية بخدمات بواسطة السواتل حسبما تأذن بذلك الجمعية العامة، وتمول هذه الخدمات من ميزانيات حفظ السلام.

٩ - تقدم الخدمات المحددة التالية إلى المنظمة، وحسب الحاجة، إلى الوكالات المتخصصة: عمليات المقسمات الفرعية الخاصة الصوتية، وعمليات البريد الصوتي؛ نقل الرسائل الالكترونية، بما في ذلك خدمات الفاكس، والتلكس، والبرقيات السلكية؛ الاتصالات المعلوماتية (للإرسال والاستقبال المتصلين بالبريد الالكتروني، ونظام المعلومات الإدارية المتكامل، والقرص الضوئي، وما إلى ذلك)؛ الاتصالات المأمونة (المشفَّرة)؛ الخدمات المتخصصة الأخرى (على سبيل المثال، الاتصالات المؤتمرية بواسطة الفيديو).

١٠ - تتم جميع هذه الخدمات عن طريق الشبكة العالمية للأمم المتحدة، التي تتركب من الخطوط المستأجرة ووصلات ساتلية تشغّلها الأمم المتحدة. وهي متاحة أيضا إلى وجهات لا تدخل في إطار الشبكة العالمية للأمم المتحدة، وتستخدم الدوائر التجارية على أساس طلب الخدمات عند الحاجة إليها. ووُضعت ترتيبات للخدمات مع ناقلين تجاريين تسمح للأمم المتحدة بإحالة حركة الاتصالات إليهم عند الحاجة.

١١ - تستخدم الشبكة العالمية للأمم المتحدة أساسا الأمانة العامة للأمم المتحدة، ولكن بموجب القرار ٥٥ الذي اتخذه مؤتمر المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، يُسمح أيضا للوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة باستخدامها. وجميع خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية الوارد وصفها أعلاه التي تقدم إلى الوكالات بواسطة الشبكة العالمية للأمم المتحدة خاضعة لاسترداد التكاليف.

ثالثا - التغيرات التي حدثت منذ تقديم المقترحات الأصلية

١٢ - لقد حدثت تغيرات هامة، في صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية وفي منظومة الأمم المتحدة، مما استوجب إعادة تقييم مقترحات الأمين العام الأصلية المتعلقة بإنشاء شبكة للاتصالات السلكية واللاسلكية تملكها وتشغلها الأمم المتحدة أساسا. فقبل عام ١٩٩١، عندما وُضِع التصميم الأصلي للشبكة، كانت خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في معظم البلدان لا تتاح إلا عن طريق مرافق مملوكة للحكومات. وفي بعض الحالات، كانت الخدمات الرقمية الجديدة العالية السرعة إما منعدمة، أو غير موثوقة، أو باهظة التكلفة للغاية. وهذا الأمر جعل الأمم المتحدة في كثير من الأحيان تفتقر إلى الوصلات الدولية الرفيعة النوعية. وفي السنوات القليلة الماضية، أصبحت خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية الرقمية العالية السرعة متاحة بصورة متزايدة للزبائن من قطاع الشركات بأسعار مواتية.

١٣ - منذ عهد قريب حُول إلى القطاع الخاص كثير من شركات البريد والبرق والهاتف التي كانت مملوكة للدولة سابقا، مما أدى إلى تطور سريع للهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية. وفي الكثير من البلدان، تم التشديد على توفير التكنولوجيا الرقمية الجديدة العالية السرعة التي من شأنها أن تمكن الزبائن الكبار الحجم من إنجاز تطبيقات كانت مستحيلة قبل ذلك الوقت. وفي كثير من المناطق التي يتقدم فيها التطور التكنولوجي بسرعة، أقامت مؤسسات الاتصالات السلكية واللاسلكية الوطنية شراكات ووضعت ترتيبات للتعاون الدولي. وكانت النتيجة النهائية بالنسبة إلى منظمات مثل الأمم المتحدة هي إمكانية الحصول على الاتصالات السلكية واللاسلكية الرقمية العالية السرعة بأسعار تنافسية من الناحية التجارية.

١٤ - في الوقت الحاضر، لا تزال كثير من أوجه التقدم في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية غير متاحة في البعض من البلدان النامية التي للأمم المتحدة حضور فيها. ولكن إذا تواصلت الاتجاهات الحالية، ستسود ظروف أفضل في الأجل البعيد. وبالنظر إلى هذه الظروف، ستصبح في نهاية المطاف خدمات الشبكات التي تحتاجها المنظمة متاحة تجاريا، مما يجنب المنظمة الحاجة إلى الاستثمار الكثيف في المعدات وما يتصل بذلك من تكنولوجيا.

١٥ - يأخذ الأمين العام في اعتباره أيضا الشواغل التي أثارتها الدول الأعضاء فيما يتعلق بإنشاء شبكة عالمية. وتدعو الحاجة إلى إعادة دراسة مسألة وجوب امتلاك المنظمة لشبكة خاصة بها وتشغيل هذه الشبكة. والواقع أن التركيز، طيلة الفترة التي كانت فيها هذه المسألة قيد المناقشة، كان منصبا على تشجيع الأمين العام على استكشاف بدائل للمقترحات الأصلية والتأكد من أن الخيار الذي يستقر عليه الرأي هو الخيار الأكثر فعالية من حيث التكلفة.

١٦ - بالرغم من أن التغيرات الحاصلة في صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية استوجبت إعادة تقييم المقترحات الأصلية، فإن الحاجة إلى دراسة جميع البرامج الحالية للأمانة العامة في سياق زيادة فعالية تكلفتها قد شكلت عاملا أكثر أهمية. وشجعت القيود المفروضة على الميزانية عموما مديري البرامج على إجراء دراسة عن كثب للترتيبات القائمة بغية تحديد كيفية خفض التكاليف وفي الوقت ذاته الإبقاء على نوعية الخدمات المقدمة إلى المنظمة، أو تحسينها. وفي ميدان تكنولوجيا المعلومات، وبالنسبة إلى الاتصالات السلكية واللاسلكية على وجه الخصوص، شملت تحسينات الخدمات وعمليات خفض التكاليف المبادرات التالية:

(أ) إعادة تنظيم شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات في مقر الأمم المتحدة وانتقاء هيئة إدارة جديدة لها؛

(ب) انتقاء موظفين مدربين لتشغيل مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية في المكاتب خارج المقر؛

(ج) تحسين التنسيق مع أفراد العمليات الميدانية في بعثات حفظ السلام؛

(د) استعراض جميع أنشطة الاتصالات السلكية واللاسلكية لتحديد ملاءمتها للاحتياجات الحالية؛

(هـ) تنفيذ سياسات للحد من التكاليف تمكّن من التحكم في حالات تجاوز الاعتمادات المخصصة لأنشطة المشاريع؛

(و) استخدام عمليات العطاءات التنافسية لجميع خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية التي يتم الحصول عليها من مقدمي الخدمات، وذلك بغية ضمان أدنى تكلفة؛

(ز) إبرام عقود عالمية للأمم المتحدة تضمن أن تستفيد منها منظومة الأمم المتحدة بأكملها وذلك بغية تحقيق وفورات الحجم؛

(ح) استخدام القنوات الأقل تكلفة في الدوائر المتاحة تجاريا؛

(ط) الاستعاضة عن الخدمات الباهظة التكلفة بخدمات أقل تكلفة؛

(ي) إلغاء الخدمات التي لم يعد يحتاجها عدد كبير من المستعملين.

١٧ - أعطيت أولوية لتحديد أهداف تؤكد الحاجة إلى تشغيل شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية العالمية بأكبر قدر ممكن من الفعالية من حيث التكلفة. ومن الأمثلة على ذلك مبادرة اتخذت مؤخرا تتمثل في الإنهاء التدريجي للإرسال والاستقبال الباهظي التكلفة بواسطة التلكس والبرقيات السلكية والاستعاضة عنهما بالإرسال والاستقبال عن طريق الفاكس والبريد الإلكتروني الأقل تكلفة.

١٨ - منذ عام ١٩٩١، ما فتئت المنظمات الكبرى تتجه إلى الاستعانة بمصادر خارجية للحصول على خدمات الدعم. ويمكن أن تتخذ الاستعانة بمصادر خارجية أشكالا كثيرة، من عقد بسيط لصيانة قطعة معدات (مقسم فرعي خاص، على سبيل المثال)، إلى توفير خدمة بأكملها لمنظمة ما (على سبيل المثال، تشغيل جميع معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية في مقر عمل معين). وبالرغم من أن الاستعانة بمصادر خارجية لا يمكن أن تعتبر حلا لجميع المشاكل، فإنها تمكن هيئة الإدارة من تحويل المسؤولية عن تقديم خدمة أو مجموعة من الخدمات من الموظفين الداخلين إلى مقدم خدمات مؤهل.

١٩ - مثلما لوحظ أعلاه، تشهد الظروف في صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية تغيرا سريعا، ويرجح أن يتاح للمنظمة قريبا مزيد من إمكانات الاستعانة بمصادر خارجية على الصعيد العالمي. ويمكن أن يتم ذلك من خلال قيام متعهد باتاحة مستخدمين يكفلون المحافظة على مستويات الأمن القائمة لعمليات الإرسال والاستقبال الحساسة، وضمان نوعية الخدمات وتوافرها. والاستعانة بمصدر خارجي لتوفير مرفق (بدلا من امتلاكه) تكفل للمنظمة قدرا هائلا من الاستقلال في الحصول على أفضل سعر لأي خدمة من أي جهة مزودة ارتئي أنها موثوقة. وهي تعني أيضا أنه يمكن بسهولة تعديل القدرة للاستجابة إلى الاحتياجات المتغيرة فيما يتعلق بالإرسال والاستقبال، سواء أكانت تلك الاحتياجات في زيادة أو في نقصان.

رابعا - الشبكة العالمية للأمم المتحدة: إعادة تقييم

٢٠ - بالنظر إلى الشواغل التي أبدتها الدول الأعضاء، وتغير الأوضاع في صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية، وازدياد صعوبة الحالة المالية في الأمم المتحدة في الوقت الراهن، يجرى الآن تنقيح الاقتراحات الأصلية التي وضعها الأمين العام. ويجري الآن أيضا، تمشيا مع المناخ الحالي الذي يُعنى فيه بتحسين فعالية

برامج الأمانة العامة من حيث التكاليف، استعراض التوجه الاستراتيجي للاتصالات السلكية واللاسلكية في الأمم المتحدة.

٢١ - أصبحت الآن الاستراتيجية السابقة التي تقوم على أن تمتلك الأمم المتحدة وتشغّل كثيرا من مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية الخاصة بها استراتيجية متقادمة، وذلك لأن من الممكن الآن الحصول على كثير من هذه الخدمات عن طريق موردين تجاريين بأقل تكاليف. ورغم أن الجمعية العامة قد وافقت على إنشاء محطة محورية أوروبية للاتصالات السلكية واللاسلكية، فإن تلك التكاليف الرأسمالية الكبيرة تعد الآن غير ضرورية.

٢٢ - بعد أن حصل الأمين العام على موافقة الجمعية العامة على تحسين المحطة الأرضية في نيويورك، واصل إدخال التحسينات اللازمة على تلك المحطة لتلبية احتياجات حفظ السلام. وحيثما أنهيت بعثات لحفظ السلام وظل هناك وجود لوكالات متخصصة، جرى الترتيب لنقل المسؤولية عن تشغيل تلك المواقع وصيانتها إلى الوكالات.

٢٣ - بالنظر إلى ما يكلفه استئجار دوائر من مصادر تجارية من تكاليف أقل بكثير، فإن الأمين العام يرى أنه لم يعد ضروريا شراء وتشغيل محطات أرضية لكل مكتب من مكاتب الأمم المتحدة خارج المقر. بيد أنه تقرر أن يستثنى من ذلك توفير خدمة الاتصالات السلكية واللاسلكية لمقار العمل التي لا يستطيع مقدمو الخدمة أن يوفروا لها دوائر رقمية عالية السرعة أو حين تكون هذه الدوائر باهظة التكاليف.

٢٤ - إلى أن يتسنى توفير القدرة الرقمية اللازمة العالية السرعة، يقوم الأمين العام حاليا بنقل محطات أرضية كانت تستخدمها فيما مضى بعثات ميدانية. فهذه المعدات، التي تم الحصول عليها من إدارة عمليات حفظ السلام، يمكن تشغيلها باستخدام القدرة الساتلية الموجودة. وفي معظم الحالات، تواصل إدارة عمليات حفظ السلام استخدام جزء من هذه القدرة لأغراضها الخاصة. ومن الجدير بالملاحظة أنه لا يتم، في تلك الحالات، تكبد نفقات رأسمالية إضافية في توفير خدمة الاتصالات السلكية واللاسلكية للمكاتب خارج المقر.

٢٥ - يقترح الأمين العام مواصلة دراسة زيادة الاستعانة بمصادر خارجية في تشغيل مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية وصيانتها وأداء المهام الأخرى ذات الصلة، على افتراض أن من الممكن تحقيق المزيد من فعالية التكاليف. ويجري حاليا، بالفعل، الاستعانة بمصادر خارجية لصيانة معظم المعدات وهي عبارة عن شركات مأذون لها بصيانة هذه المعدات. ومن الممكن الاستعانة بمصادر خارجية للقيام بأنشطة تشغيلية أخرى. وسيُطلب من البائعين تقديم عروضهم في مجالات التشغيل التي يمكن الاستعانة فيها بمصادر خارجية على نحو فعال.

٢٦ - رغم أن الاقتراحات الأصلية للأمين العام المتعلقة بنظام للاتصالات السلكية واللاسلكية كانت تتضمن توفير قدر كبير من الأموال للإنفاق على موظفين إضافيين لتشغيل مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية

في مقر الأمم المتحدة وفي مكاتب خارج المقر، ولما كان الأمين العام قد استعرض حالة ملاك الموظفين في جميع مقار العمل، فإنه يرى الآن أن من الممكن تغطية تكاليف الموظفين من الموارد الموجودة. والسبب الرئيسي في ذلك هو أنه قد جرى خلال فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ نقل ١٦ وظيفة في فئة الخدمة الميدانية في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية من سلطة إدارة عمليات حفظ السلام إلى سلطة المكاتب المحلية خارج المقر. وتعتبر هذه الوظائف، بالاضافة إلى الموظفين الذين كانوا موجودين سابقا في كل مقر عمل، كافية لأداء مهام التشغيل اللازمة. ومن المقترح أن يتواصل إدراج هذه الوظائف تحت الأبواب ذات الصلة من الميزانية العادية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

٢٧ - يعتزم الأمين العام أيضا أن يعمل على إدماج الشبكة العالمية الراهنة للأمم المتحدة في شبكة ميركوري، التي من المقرر أن تبدأ أولى مراحل تشغيلها في عام ١٩٩٧ كجزء من برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ولما كانت شبكة ميركوري توفر وصلات لمواقع منها مواقع تابعة للأمانة العامة، فإن من الممكن تحقيق بعض الوفورات في التشغيل إذا ما أمكن الربط بين الشبكتين. ولكن قبل أن يحدث ذلك، يلزم تذليل بعض العقبات التقنية.

خامسا - شبكة موحدة للأمم المتحدة

٢٨ - أتاح الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية للشبكة العالمية للأمم المتحدة إمكانية تسيير اتصالات الوكالات المتخصصة، شريطة أن تكون هذه الاتصالات متصلة بالعمل الرسمي. وعلى نحو ما نوقش آنفا، فإن الشبكة العالمية للأمم المتحدة تتألف من شبكة ساتلية تستخدم بصورة رئيسية لأغراض تتصل بحفظ السلام، ومن شبكة خطوط مستأجرة تربط مقر الأمم المتحدة بسبعة مكاتب رئيسية خارج المقر وموقعين أوروبيين إضافيين (باريس وروما). وفي الوقت الراهن، فإن استخدام الوكالات المتخصصة للشبكة العالمية للأمم المتحدة محدود جدا.

٢٩ - تحتاج هيئات في منظومة الأمم المتحدة في كثير من الحالات إلى إنشاء وصلات سلكية ولاسلكية في المواقع التي لا توفر فيها الشبكة العالمية للأمم المتحدة الخدمة في الوقت الراهن. ويمكن أيضا اعتبار تلك الوصلات الإضافية جزءا من شبكة اتصالات سلكية ولاسلكية لمنظومة الأمم المتحدة. ولدى النظر في مفهوم شبكة اتصالات سلكية ولا سلكية عالمية للأمم المتحدة، فإن من المهم التوصل إلى تعريف يشمل أو يستبعد تقديم الخدمة إلى المواقع الخارجة عن نطاق مصالح المنظمة. وقد صكت وحدة التفتيش المشتركة مصطلح "شبكة الشركات للأمم المتحدة" (انظر A/50/686) للإشارة إلى شبكة مركبة تتألف من الشبكة الخاصة بالمنظمة والمدعومة من الداخل، علاوة على شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية لجميع الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج. ويوفر هذا التعريف طريقة جيدة للتفرقة بين كيانَي الاتصالات السلكية واللاسلكية هذين وسيجري استخدامه هنا.

٣٠ - قررت الجمعية العامة أن أي توسيع لشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية للأمم المتحدة يجب أن يتضمن إرساء أساس قانوني سليم للتعاون بين الوكالات. وقد كان مكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة

مُعينا في تقديم المشورة إلى الأمين العام بشأن نواح شتى للشبكة العالمية للأمم المتحدة. وقد طلب إلى المكتب أيضا تقديم المشورة بشأن شتى جوانب كيفية إنشاء شبكة الشركات. وقد قدم بعض من هذه الطلبات في بادئ الأمر من أجل وضع ترتيبات بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة. وقد جرى أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة توقيع مذكرة تفاهم بين البنك الدولي والأمم المتحدة ستوفر إطارا للاستخدام المشترك لمرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية.

٣١ - يشكل الجهد التعاوني المبذول مع البنك الدولي تقدما كبيرا في مجال تقاسم الوكالات الانتفاع بمرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية. وسيستتبع ذلك، في بادئ الأمر، توسيع نطاق الشبكة لتقدم الخدمة في البلدان التي للبنك الدولي مكاتب فيها. وستشمل هذه مكاتب البنك الدولي في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي ستكون فيها ميزات استخدام هذه الشبكة من حيث التكاليف أعظم منها في مناطق أخرى. وستتعهد الأمم المتحدة بالحصول على الإذن اللازم من الدول الأعضاء لتركيب وتشغيل كل مرفق من مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية. وسيتحمل البنك الدولي تكاليف المعدات الرأسمالية وتكاليف التشغيل، على أن يتاح المرفق الموجود، في الحالات التي تحتاج فيها وكالات أخرى (من بينها الأمم المتحدة) إلى الخدمة في موقع من المواقع التي يقوم البنك الدولي بتشغيلها، على أساس مبدأ تقاسم التكاليف.

٣٢ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٦٢/٤٨، إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن احتياجات الوكالات المتخصصة والبرامج وعن النواحي الأخرى للتعاون بين الوكالات التي سيلزم قيامها بتمويل شبكة الشركات واستخدامها. وقد بدأ هذا العمل وشكل في عام ١٩٩٥ فريق مخصص مشترك بين الوكالات، هو الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالاتصالات السلكية واللاسلكية، للتصدي للمسائل المتصلة باستخدام شبكة الشركات للأمم المتحدة.

٣٣ - تصدى الفريق لعدد من المسائل التي تهتم بها المنظمات الممثلة فيه، بما في ذلك مفهوم تقاسم موارد الاتصالات السلكية واللاسلكية ومرافقها. وقد أنشئت قاعدة بيانات للإفادة عن الاحتياجات المشتركة لخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية ولتنسيق استخدام المرافق الجديدة أو الموجودة. وفي الحالات التي تكون قد قامت فيها وكالة أو صندوق أو برنامج بإنشاء مرفق لخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، تشجع أي وكالات أخرى تُزمع إنشاء مكتب في نفس الموقع على تقاسم الانتفاع بمرفق مشترك. ويتمشى ذلك مع التوصيات التي وضعتها وحدة التفتيش المشتركة بشأن أماكن العمل المشتركة. ويجري حاليا اختبار قاعدة البيانات المتعلقة باحتياجات المرافق المشتركة من الاتصالات السلكية واللاسلكية وسيجري توسيعها أثناء فترة السنتين. وقد طُلب إلى كل وكالة أن تقدم البيانات ذات الصلة.

٣٤ - ناقش الفريق أيضا الحاجة العامة إلى القيام على وجه السرعة بإقامة مرافق للاتصالات السلكية واللاسلكية في أوقات الطوارئ. ومن الخيارات المنظور فيها استخدام الاتصالات الصوتية الساتلية التي تتاح عند الطلب. وفي إطار هذا النهج، الذي يوفر أساسا ممتازا للاتصالات الصوتية ولنقل الرسائل بالفاكس، ستحصل المنظمة على محطة أرضية نمطية وستستخدم قناة ساتلية يمتلكها مُقدِّم خدمة عالمي. وتقوم

الأمم المتحدة حاليا، بالاشتراك مع مقدم خدمة عالمي آخر، بوضع ترتيب مماثل لاتصالات نقل البيانات سيتيح للأمم المتحدة وجميع الوكالات والصناديق والبرامج المشاركة الاستفادة من الترتيبات الخاصة لتسعير خدمات اتصالات نقل البيانات على الصعيد العالمي.

٣٥ - يمثل كلا الترتيبين المذكورين أعلاه مبادرتين ستوسعان نطاق وكفاءة شبكة الشركات للأمم المتحدة دون أن يتعين توظيف استثمارات كبيرة في المعدات الرأسمالية، وسيقوم مقدم الخدمة، في معظم الحالات، بتشغيل المرافق وصيانتها. ولما كانت هذه الترتيبات ذات طابع عالمي، فإنها ستُلزم أيضا بوجود مستوى معين من التوحيد، حيث ستستخدم جميع الوكالات المشاركة نفس التكنولوجيا، ومن ثم فإن هناك ما يضمن سهولة إقامة روابط بين الوكالات.

٣٦ - يلزم تزويد منظومة الأمم المتحدة بالتكنولوجيات والخدمات الجديدة بصورة منسقة. ويمكن أن يوفر الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالاتصالات السلكية واللاسلكية محفلا لهذا التنسيق الذي يمكن أن يشمل، مثلا، توفير خدمات عقد المؤتمرات بالفيديو، وإنشاء وصلات يمكن من خلالها الوصول إلى مواقع على شبكة الإنترنيت، وإنشاء شبكة للبريد الإلكتروني على نطاق الأمم المتحدة. وقد بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فعلا مبادرة مشتركة بين الوكالات للتعاقد على تشكيلة كبيرة من خدمات نقل الرسائل، بما في ذلك البريد الإلكتروني.

سادسا - خاتمـــــة

٣٧ - بالنظر إلى أن خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية الرقمية العالية السرعة تتاح الآن من مصادر تجارية بأسعار أقل، فإنه قد لا يظل من الفعال من حيث التكاليف شراء وتشغيل مرافق اتصالات سلكية ولاسلكية لجميع المواقع التي للأمم المتحدة وجود فيها. وسيُبذل مزيد من الجهود لزيادة كفاءة تشغيل الشبكة العالمية للأمم المتحدة، مع الاستفادة بصورة أكبر من فرص الاستعانة بمصادر خارجية حسب الاقتضاء، ووضع ترتيبات تعاونية مع الوكالات المتخصصة. ويقترح الأمين العام، بالنسبة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، مواصلة طلب موارد للاتصالات السلكية واللاسلكية كجزء من البرنامج العادي للأنشطة في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة. وسيستمر إدراج موارد للاتصالات السلكية واللاسلكية المتصلة بأنشطة حفظ السلام في تلك الميزانيات.

- - - - -